ممر ذهبي للإتصالات في شمال إيران

نمو بنسبة ٢٠٦٪ في نقل السلع عبر موانئ غيلان

الوفاق/ أعلن مديرعام موانئ وملاحة محافظة غيلان (شمال البلاد) عن نمو بنسبة ٢٠٦٪ في نقل السلع عبر موانئ هذه المحافظة، مشيرًا إلى أن هذا النجاح يعود إلى خدمات الموانئ في تصدير ونقل الحبوب إلى العراق والوقود إلى أفغانستان من روسيا عبر طريق غيلان، مما حوّل المحافظة إلى ممر ذهبي للاتصالات في شمال البلاد.

وأشار حسين يونسي إلى توفير البنى التحتية لإجراء المعاملات التجارية، وقال: يتمتع مجمع ميناء أنزلي حاليًا بسعة تخزين تصل إلى مليون طن، وقدرة استقبال سنوي سنويًا ١٠ ملايين طن من مختلف السلع. كما أشار إلى الإجراءات التي اتخذتها إدارته في إطار تطوير الاقتصاد البحري، وقال: بناءً على البنود ٣ و٦ و٨ من السياسات العامة لتطوير الاقتصاد البحري، تم تنفيذ إجراءات عديدة في مجالات البنى التحتية والموارد البشرية والنقل البحري، مشددًا على أن البند الثالث من سياسات تطوير الاقتصاد البحري يركز على تسهيل وتطوير الاستثمار الداخلي والخارجي. وأضاف: ستزداد سعة خزانات الزيت الخام الصالح للأكل من ١٦ ألف طن إلى ٥٦ ألف طن بواسطة مستثمر من القطاع الخاص؛ فيما رُفعت سعة صوامع الحبوب أيضًا من ١٩١ ألف طن إلى ٢٣٤ ألف طن بواسطة مستثمر من القطاع الخاص.

وقال مديرعام موانئ وملاحة غيلان: كما تم، لتوفير وترقية الموارد البشرية والإدارة الفعالة وإنشاء دعم علمي وبحثي، بالتعاون مع جامعة غيلان، إطلاق تخصص هندسة البحار في جامعة غيلان، ومن خلال وزارة العلوم، إطلاق تخصص الهندسة البحرية في المستوى الجامعي لأول مرة في محافظة غيلان. وأضاف: في الخطوة التالية، من المقرر إنشاء جامعة علوم بحرية في مدينة أنزلي الساحلية من خلال الجامعة المذكورة، مؤكداً مع التشديد على أن البند الثالث من سياسات تطوير الاقتصاد البحري يركز على تسهيل وتعزيز الاستثمار الداخلي والخارجي، وقال: ستزداد سعة خزانات الزيت الخام الصالح للأكل من ١٦ ألف طن إلى ٥٦ ألف طن عبر مستثمر من القطاع الخاص؛ في حين رُفعت سعة صوامع الحبوب من ١٩١ ألف طن إلى ٢٣٤ ألف طن بواسطة مستثمر من القطاع الخاص أيضًا.

وأضاف يونسي: كما تم ضمان توفير الموارد البشرية وترقيتها، وتحقيق إدارة فعالة، وإنشاء دعم علمي وبحثي، بالتعاون مع جامعة غيلان، إطلاق تخصص هندسة البحار في جامعة غيلان، ومن خلال وزارة العلوم، إطلاق تخصص الهندسة البحرية في المستوى الجامعي لأول مرة في محافظة غيلان. وأضاف: في الخطوة التالية، من المقرر إنشاء جامعة علوم بحرية في مدينة أنزلي الساحلية من خلال الجامعة المذكورة، مؤكداً مع التشديد على أن البند الثالث من سياسات تطوير الاقتصاد البحري يركز على تسهيل وتعزيز الاستثمار الداخلي والخارجي، وقال: ستزداد سعة خزانات الزيت الخام الصالح للأكل من ١٦ ألف طن إلى ٥٦ ألف طن بواسطة مستثمر من القطاع الخاص؛ في حين رُفعت سعة صوامع الحبوب من ١٩١ ألف طن إلى ٢٣٤ ألف طن بواسطة مستثمر من القطاع الخاص أيضًا.

وأضاف يونسي: كما تم ضمان توفير الموارد البشرية وترقيتها، وتحقيق إدارة فعالة، وإنشاء دعم علمي وبحثي، بالتعاون مع جامعة غيلان، وإطلاق تخصص هندسة البحار في الجامعة، ومن خلال وزارة العلوم، تدشين تخصص الهندسة البحرية في المستوى الجامعي لأول مرة في محافظة غيلان. وأردف: في الخطوة التالية، من المزمع إنشاء جامعة علوم بحرية في مدينة أنزلي الساحلية عبر الجامعة المذكورة.

وأشار يونسي إلى اهتمام القطاع الخاص بالاستثمار في مجال المارينا والسياحة، وقال: يُعقد كل عام دعوة لتحديد المستثمرين لبناء مجمع سياحي بحري في ميناء أنزلي وجمخاله، غير أن عقبات مثل التكلفة العالية للاستثمار، وطول مدة استرداد رأس المال، ونموذج العقد BOT، تُعدّ من التحديات الرئيسية. كما أشار إلى القدرات الحالية لموانئ غيلان، مؤكدًا: في ميناء أنزلي، أُنشئت محطة ميكانيكية للحبوب بمساحة ٦ آلاف متر مربع، وخزانات للزيت الخام بمساحة ٥ آلاف متر مربع، ومجمع سياحي بحري يغطي أكثر من هكتارين من اليابسة وخمسة هكتارات من المنطقة المائية. كما يجري استغلال مجمع سياحي بحري في ميناء جمخاله على أرض تبلغ مساحتها ٢٦ هكتارًا.

مسؤول: يُعدّ هذا الميناء أول ميناء خاص في إيران، ويحتل دورًا استراتيجيًا في التجارة والنقل المتعرِّج بفضل موقعه على الحدود الشمالية

وأشار مدير عام موانئ وملاحة غيلان إلى أهمية ميناء آستارا، وقال: يُعدّ هذا الميناء أول ميناء خاص في إيران، ويحتل دورًا استراتيجيًا في التجارة والنقل المتعرِّج بفضل موقعه على الحدود الشمالية، ومن مزاياه: تسهيل الوصول للنشطاء الاقتصاديين في شمال غرب البلاد، وتقليص مسافة النقل البري بنحو ٢٠٠ كيلومتر، وتقصير الطريق البحري حتى ١٥٠ ميلًا بحريًا، وخلق ميزة النقل متعدد الوسائط عبر الربط السككي والبحري والبري بجمهورية أذربيجان، إلى جانب دوره التكميلي لمجمع ميناء أنزلي.

وأردف: يقع على ممر الشرق - الغرب والشمال - الجنوب، كما يُظهر تجار جمهورية أذربيجان رغبة في استخدام ميناء آستارا، وهذه من خصائصه البارزة الأخرى.

وزير النفط يؤكد على أهمية صناعة البتروكيماويات في اقتصاد البلاد

أكد وزير النفط على الدور الأساسي لصناعة البتروكيماويات في اقتصاد البلاد، وقال: تؤدي هذه الصناعة دورًا هامًا في توفير العملات الأجنبية، وخلق فرص العمل، واستكمال سلسلة القيمة، وينبغي متابعة قضاياها من خلال تشكيل فريق عمل مشترك.

وصرّح محسن باك نجاد، الأربعاء الماضي، خلال اجتماع مع نشطاء صناعة البتروكيماويات بمناسبة يوم صناعة البتروكيماويات، قائلاً: طُرحت في هذا الاجتماع قضايا هامة يمكن وضع إطار عمل لها، بحيث تُسهم هذه التفاعلات في حل مشاكل هذا القطاع الحيوي من الصناعة الوطنية بطريقة بناءة وفعّالة.

وأشار باك نجاد إلى الظروف الخاصة السائدة في البلاد، مُعرّفًا الناشطين في هذا المجال بتفاصيلها، مضيفاً: تتطلب هذه الظروف دعمًا خاصًا للقطاعات الإنتاجية.

وشدد وزير النفط على الاهتمام الخاص بصناعة البتروكيماويات، قائلًا: كلما طُرحت مسألة الوفاء بالتزامات شركات البتروكيماويات بالعملات الأجنبية تبين مدى حساسيتها لاقتصاد البلاد، وهذا يُشير إلى الدور المؤثر للبتروكيماويات في سوق الصرف الأجنبي والمؤشرات الاقتصادية الأخرى.

وصرح باك نجاد: إن المساهمة الكبيرة لهذه الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي، وخلق فرص العمل، واستكمال سلسلة القيمة، تستلزم إيلاء قضاياها أولوية خاصة، واتخاذ الإجراءات اللازمة لحلها. وأشار إلى أن هذا الاجتماع كان فرصة جيدة لتوضيح القضايا، قائلًا: يمكن حل العديد من القضايا التي تقع ضمن اختصاص وزارة النفط، بما في ذلك مسألة المواد الخام، والسعر، وآلية تحديده.

وأوضح وزير النفط أن من بين التدابير التي يمكن أن تتخذها شركات البتروكيماويات المشاركة في تطوير حقول الغاز، قائلاً: بالنظر إلى تركيز الحكومة على معالجة اختلال توازن الطاقة، ينبغي رصد القضايا باستمرار، وطرح بعض التحديات على المستوى الحكومي. وأشار إلى أن رئيس الجمهورية يؤكد على دور البتروكيماويات في المسؤولية الاجتماعية، مضيفاً: نتوقع من العاملين في مجمعات وشركات البتروكيماويات التعاون لتحقيق هذه الرغبة الرئاسية، لأن توسيع وتحسين قطاع التعليم سيعود بالنفع على البلاد بأكملها.

وأكد وزير النفط أن مشاركة شركات البتروكيماويات في جمع غازات الاحتراق كانت مؤثرة للغاية، وحققت نتائج ملموسة وفعّالة حتى الآن، قائلاً: باستثمار معقول، يمكننا اتخاذ تدابير فعّالة للحد من الهدر.

٦٠٠ مليون دولار.. إيرادات تربية الأحياء المائية في إيران خلال ٨ أشهر

قال رئيس منظمة الثروة السمكية: إن إيران حققت في مجال تربية الأحياء المائية خلال العام الماضي إيرادات بقيمة ٦٨١ مليون دولار، كما حققت خلال الأشهر الثمانية من هذا العام (بدأ في ٢١ مارس/ آذار) إيرادات تجاوزت ٦٠٠ مليون دولار.

واعتبر حمزة رستم بور، الأربعاء الماضي، على هامش المؤتمر الوطني لتربية الأحياء المائية في غرفة تجارة محافظة لرستان (غرب)، أن إيران تمتلك قدرات عالية جدًا في مجال الثروة السمكية، وأضاف: إن معدل نمو الثروة السمكية في إيران يتجاوز ٨٪، في حين أن المتوسط العالمي لهذا النمو يتراوح بين ٣٪ إلى ٤٪. وتابع: لدينا حاليًا في البلاد إنتاج تجاوز ١/٥ مليون طن في العام الماضي، ونحن نتوقع أن يكون هذا الرقم بالتأكيد أعلى في العام الحالي.

وأشار رئيس منظمة الثروة السمكية إلى مجال الصيد، قائلًا: في العام الحالي، سجلت سفننا في المياه البعيدة، مع مراعاة الاعتبارات المحددة من قبل اللجنة الدولية المشتركة لمصائد الأسماك، أرقامًا قياسية في الصيد مقارنة بالسنوات السابقة، ومن أمثلة ذلك صيد يتراوح بين ١٦٠ إلى ١٨٠ طنًا بواسطة سفن إيرانية، مما يُظهر مهارة صيادينا.

وأشار رستم بور إلى التخطيط لجذب الاستثمار في هذا القطاع، مضيفًا: كانت توقعاتنا للعام الحالي جذب استثمارات بقيمة ٥٠ ألف مليار تومان، وقد تحقق حتى اليوم أكثر من ٤٠ ألف مليار تومان منها من قبل القطاع الخاص. وتابع: هذه ليست مجرد مذكرات تفاهم، بل هي استثمارات فعلية.

وتطرق رستم بور إلى مجال إنتاج الجمبري (الروبيان)، قائلًا: في مجال اصطياد الجمبري، تم حتى اليوم اصطياد أكثر من ٥٥ ألف طن من المزارع، ونأمل أن نحقق هذا العام أيضًا رقماً قياسياً في إنتاج الجمبري في البلاد مقارنة بالماضي.

واعتبر أن تطوير الثروة السمكية له تأثير كبير في تحقيق الإيرادات، مؤكدًا: حققنا في مجال تربية الأحياء المائية خلال العام الماضي إيرادات بقيمة ٦٨١ مليون دولار، كما حققنا خلال الأشهر الثمانية من هذا العام إيرادات تجاوزت ٦٠٠ مليون دولار.

تطوير ٣ موانئ إلى الجيل الثالث بحلول نهاية الخطة التنموية السابعة

صرح المدير التنفيذي لهيئة الموانئ والشؤون البحرية، أنه «مع تحديد الهدف، سيتم تطوير موانئ الإمام الخميني والشهيد رجائي وأميرآباد إلى موانئ من الجيل الثالث بحلول نهاية الخطة التنموية السابعة.

وأعلن سعيد رسولي عن تطوير ثلاثة موانئ في البلاد إلى الجيل الثالث بحلول نهاية الخطة التنموية السابعة، وقال: الهدف هو تطوير موانئ الإمام الخميني والشهيد رجائي وأميرآباد؛ وبالطبع، فإن التركيز على هذه الموانئ الثلاثة، المحددة في الخطة التنموية السابعة، لا يعني استبعاد تطوير أربعة أو خمسة موانئ أخرى في السنوات القادمة، إن أمكن.

وأضاف: تتمثل رؤية هيئة الموانئ تجاه جميع موانئ البلاد في تحديث وتطوير التكنولوجيا فيها.

وعليه، يُقصد بميناء الجيل الثالث الميناء الذي، بالإضافة إلى عمليات الشحن والتفريغ، يضطلع بدور فاعل في إنتاج وتوزيع ونقل البضائع من خلال إنشاء خدمات لوجستية وصناعات ذات صلة وسلسلة القيمة، ويجري هذا التحول الهيكلي بهدف تحسين الأداء اللوجستي وتعزيز دور الموانئ في سلسلة التوريد الوطنية والإقليمية.

أخبار قصيرة

موسكو تعلن استمرار المشاورات مع طهران بشأن صادرات الغاز

أكد رئيس البعثة التجارية الروسية في إيران أن موسكو وطهران تواصلان مشاوراتهما ومفاوضاتهما بشأن صادرات الغاز الروسي إلى إيران.

وفي مقابلة مع وكالة «ريا نوفوستي»، صرّح أليكسي يفيموف، بأنه في يونيو/ حزيران ٢٠٢٤، تم توقيع مذكرة تفاهم استراتيجية بين شركات الغاز الروسية والإيرانية، تهدف إلى دراسة وتصميم آلية لنقل الغاز الطبيعي الروسي إلى إيران عبر خط أنابيب.

وأكد يفيموف أنه «بعد اتخاذ القرارات النهائية وتحديد توقيت تنفيذ المشاريع، سيتم الإعلان عنها رسميًا بلا شك، ويمكننا القول حاليًا إن اهتمام ورغبة الجانبين قد تأكدت، والمشاورات لا تزال جارية».

ووفقًا له، يُعدّ التعاون في مجال إمدادات الطاقة أحد المحاور الاستراتيجية للعلاقات الروسية - الإيرانية، ولا يقتصر هذا التعاون على صادرات الغاز فحسب، بل يشمل أيضًا إطارًا أوسع للتعاون في مجال الطاقة وتطوير الأسواق الإقليمية.

وفي منتصف يناير/ كانون الثاني ٢٠٢٥، أعلن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أنه في حال تنفيذ مشروع خط أنابيب الغاز إلى إيران، قد يصل حجم صادرات الغاز الروسي على المدى البعيد إلى ٥٥ مليار متر مكعب سنوياً. إلا أنه أكد على ضرورة إطلاق المشروع بكميات محدودة، لا تتجاوز ملياري متر مكعب.

وفي الوقت نفسه، أوضح وزير الطاقة الروسي سيرغي سيفليف أن خط أنابيب الغاز من روسيا إلى إيران سيمر عبر أراضي جمهورية أذربيجان، وأن الأطراف المعنية في المرحلة النهائية من المفاوضات حالياً، وتجري حالياً عملية الاتفاق على آلية التسعير.

تصدير ٥٨٠ مليون دولار بضائع من جمارك كردستان

أعلن مراقب جمارك محافظة كردستان (غرب) انه تم خلال الأشهر التسعة الماضية تصدير ما مقداره مليون و ١٥١ طناً من البضائع بقيمة ٥٨٠ مليون دولار من المحافظة إلى خارج البلاد.

وقال فرامرز أميدي، الخميس، لمراسل وكالة الجمهورية الاسلامية للأنباء «إرنا»: إن العراق كان أهم وجهة للبضائع المصدرة من محافظة كردستان، وتلته كل من روسيا وأفغانستان وسوريا وتركيا والسودان وكازاخستان وقرغيزيا وسلطنة عمان. وأضاف: إن أهم الصادرات شملت الصناعات المعدنية والآلات الزراعية ومحاصيل البستة والألبان.

ويعدّ معبر باشماق في مريوان أهم المنافذ الحدودية الرسمية البرية لإيران مع إقليم كردستان العراق.